

Distr.
GENERAL

A/49/713
23 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ١٥٩ من جدول الأعمال

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل
تعزيز وتوطيد النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه لسعادتكم الوثيقتين المعنوتتين "إعلان مانغوا" و "خطة العمل" اللتين
اعتمدتهما المؤتمر الدولي الثاني للنظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة المعقود في مانغوا، عاصمة
نيكاراغوا في الفترة من ٤ إلى ٦ تموز/يوليه ١٩٩٤.

وسأغدو ممتنا لسعادتكم لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها من وثائق الجمعية العامة
للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والأربعين في إطار البند ١٥٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) أريك فيليخيس آشير
السفير
الممثل الدائم

المرفق الأول

[الأصل: بالاسبانية والانكليزية والفرنسية]

إعلان مانغوا الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثاني للنظم
الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، المعقود في مانغوا
في الفترة من ٤ إلى ٦ تموز/يوليه ١٩٩٤

نحن، وزراء وممثلي النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، المجتمعين في المؤتمر الدولي الثاني للنظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، المعقود في مانغوا، نيكاراغوا، في الفترة من ٤ إلى ٦ تموز/يوليه ١٩٩٤،

إذ نشير إلى إعلان مانيلا الصادر في عام ١٩٨٨، الذي أكدت فيه من جديد الصلة التي لا تنفصم بين السلم والديمقراطية والتنمية،

وإذ نسلم بأن المؤتمر الدولي الثاني يمثل فرصة فريدة لزيادة تبادل الخبرات الذي بدأ في مانيلا على أساس المنطق القائل بأن العمليات الديمقراطية ينبغي ألا تنمو في عزلة والذي يوفر نقطة وصل واتصال تثري وتنشط كل عملية من تلك العمليات الديمقراطية،

وإذ نعترف بقيمة الديمقراطية كجزء لا يتجزأ من العمليات السياسية والتوفيقية والانمائية في المجتمعات الوطنية وكجزء لا يتجزأ من السلم والأمن في المجتمع الدولي في إطار مفهوم الأمن الأوسع والأشمل،

وإذ نعترف بأن الديمقراطية والتنمية هما الدعامتان الرئيسيتان للسلم والأمن الدوليين،

وإذ نتفق على أن الديمقراطية يمكن تحسينها دائماً بمزيد من الديمقراطية وليس خارج نطاقها،

وإذ نسلم بالحاجة إلى إقامة نوع جديد من الألفة بين الأمم يقوم على الديمقراطية والاحترام المتبادل،

وإذ نرى أن توطيد الديمقراطية والاستقرار السياسي هما الأساس الرئيسي لاستدامة تنمية ونمو النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة،

واقترنا منا بأن مستقبل النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة ومستقبل السلم متصلان بالطريقة التي يعالج بها المجتمع الدولي قضايا مثل الديون الخارجية، والحماشية السوقية في البلدان المتقدمة النمو، وعدم كفاية توافر الأموال بشروط ميسرة من أجل التنمية، والفقر وتأثير عمليات التكيف الاقتصادي التي يجري تنفيذها على الفئات ذات الدخل المنخفض في المدى القصير،

وإدراكا منا للحاجة الملحة لأن يتفهم المجتمع الدولي تماما مدى تعقد وتنوع عمليات التحول إلى الديمقراطية والاتجاه نحو السلم، وكذلك الحاجة إلى دراسة أوجه النجاح ومواطن الضعف التي تصادفها التنمية وتوقعاتها ومراحلها في النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة،

وإذ نؤكد ما لتنشيط التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وحفز القطاع الخاص، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية من أهمية حيوية لتوطيد العمليات الديمقراطية في النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة،

ونحن إذ نوحّد صفوفنا في سبيل القضية المشتركة للديمقراطية،

نعلن بموجب هذا ما يلي:

١ - إن الاتجاه المتزايد نحو إقامة الديمقراطية والتعددية السياسية يكفل سيادة الشعوب ووجود حكم القانون، فضلا عن ممارسة حقوق الإنسان واحترامها وحمايتها بالكامل، ويكفل الممارسات الاجتماعية التي تهدف إلى السعي نحو التنمية البشرية بالوسائل السلمية.

٢ - إن الديمقراطية هي النظام الوحيد الذي يسمح بإقامة وحدة حرة ثابتة وراسخة بين الأمم من أجل السلم. ولقد علمنا التاريخ أن الحكومات الأوتوقراطية أو الاستبدادية أو الشمولية أو الدكتاتورية هي حكومات معرضة للاستهجان وغير قادرة على صون التزامها بالسلم. ولهذا السبب، يشكل توطيد العمليات الديمقراطية عنصرا رئيسيا لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

٣ - إن الديمقراطية هي أفضل وسيلة لتحقيق التنمية البشرية والاجتماعية التي تتطلب اشتراك جميع المواطنين يوميا وبصفة مستمرة، على أساس عمليات انتخابية حرة وشاملة، في الاضطلاع بالمهمة الدائمة المتمثلة في تعزيز الديمقراطية وتجديدها.

٤ - إن الحواجز التي تقيّمها النظم الشمولية والاستبدادية لا يمكن أن تصمد أمام التحدي الذي يمثله التبادل الحر للآراء. ولذلك تعتبر حرية الصحافة وحرية الكلام وأهمية التعددية السياسية أكبر تعبير عن إرادة الشعوب وقوة الديمقراطية.

٥ - إن إقامة نظام ديمقراطي تعددي متين على أساس المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان تتصل اتصالاً وثيقاً بتنفيذ السياسات الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة، وتحسين نوعية حياة قطاعات السكان ذات الدخل المنخفض عن طريق تعزيز الحريات السياسية والمدنية وتكافؤ الفرص.

٦ - إن التنمية، باعتبارها حقاً من الحقوق الأساسية لجميع الأمم، تعزز ممارسة الديمقراطية بالكامل. وثمة حاجة ملحة إلى الالتزام بتهيئة ظروف تفضي إلى المشاركة الكاملة لجميع المواطنين في النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة.

٧ - إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب التي حررت نفسها من نير الحكم الاستبدادي والشمولي تمر حتماً بالمرحلة اللاحقة وهي مرحلة توطيد الديمقراطيات العملية. ومن واجب ممثلي هؤلاء الشعوب الذين تم انتخابهم عن طريق إجراء انتخابات حرة، أن يعملوا على إعادة بناء الهياكل الأساسية المؤسسية لبلدانهم. وثمة حاجة ملحة إلى تقديم دعم مؤسسي ثابت فعال ومستمر من المنظمات الدولية والديمقراطيات القديمة في هذا الصدد.

٨ - إنه لا مفر للمجتمعات وشخصياتها السياسية الرئيسية الملتزمة بتعزيز الديمقراطية من أن تجري تحليلاً نقدياً للعمليات الانتقالية كتعبير عن حيويتها ولمصلحة التجديد المستمر الذي يتيح إقامة حكم جيد قادر على مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٩ - إن جميع المواطنين مسؤولون عن إجراء تغيير ديمقراطي من أجل تهيئة مناخ من التسامح والتفاهم المتبادل في المجتمعات التي تنتمي إلى النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة.

١٠ - إن وجود إدارة حكيمة - أي وجود خدمة مدنية فعالة مؤهلة وشفافة، ومنح الأشخاص الحق والفرصة لتحدي ومعالجة قرارات الخدمة المدنية بجميع الوسائل القانونية - لازم للحفاظ على الاستقرار في النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة. ويعد الفساد من أخطر التهديدات التي تتعرض لها الديمقراطية ويجب على الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة أن تقضي عليه باستخدام جميع السبل القانونية المتاحة. وسيساعد القضاء على الفساد في الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة على ضمان تعذر الغاء عملية الانتقال إلى الديمقراطية عن طريق صون نزاهة النظام الديمقراطي أمام الدوائر الانتخابية للدولة وتجنب إهدار مواردها الشحيحة.

١١ - إنه لا مفر للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة من أن تواجه المشاكل الديمغرافية ومطالب الاقتصاد السوقي مع توفير العدالة الاجتماعية. إن النجاح المحدود الذي حققته حتى الآن المؤسسات الانمائية الطموحة يشكل تحذيراً من المخاطر الحالية والمقبلة التي تحيق بهذه البلدان.

١٢ - إن برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي لا تأخذ في الاعتبار الحقائق الاجتماعية يمكن أن تزعزع استقرار عمليات الانتقال إلى الديمقراطية وتثير التوترات الاجتماعية والسياسية. وينبغي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أن يولي أولوية لتحليل التأثير الاجتماعي لبرامج التكيف الهيكلي وتحقيق النمو مع الانصاف. ونحن نشدد على ضرورة تشجيع الإصلاحات الاقتصادية التي تكفل تغطية شبكة الأمن الاجتماعي لأشد الفئات ضعفا وفقرا من أجل القضاء على الفقر.

١٣ - إن الاحباط الذي تشعر به الأغليات في النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة يمكن أن يؤدي من جديد إلى إشعال فتيل الاضطراب الاجتماعي، والفوضى والحروب الأهلية التي تثيرها قطاعات متصلة بالمجموعات السياسية المصابة بآس نتيجة لما منيت به من فشل سابق. وهذه المسائل ذات أهمية كبيرة في الساحة الدولية، حيث يقتضي إضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد إيجاد حلول موضوعية، وتقاسم المسؤوليات، والقيام بممارسات تجارية مقسطة تسمح للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة بالتطور.

١٤ - إن من الضروري التوصل إلى اتفاقات بشأن الديون الخارجية، وخاصة الديون التجارية، من أجل تحقيق التوقعات والآمال التي الهمتها التغييرات السياسية التي نجمت عن انتهاء الحرب الباردة. ولهذا هناك ضرورة ملحة لإيجاد حلول مبتكرة للتغلب على واحدة من أكبر العقبات التي تعرقل تعزيز الديمقراطيات ومؤسساتها، والنمو الاقتصادي المستدام والادارة الفعالة.

١٥ - إننا ينبغي أن نتمتع بمزايا السلم. وهذا يستلزم إجراء خفض حقيقي في انتاج الأسلحة ومبيعاتها. ويجب أن يستخدم جزء من الأموال المدخرة لدعم التنمية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في إطار إيلاء أكبر قدر من الاحترام للحريات المدنية والسياسية، ولحرية الصحافة وغيرها من وسائل الاعلام باعتبارها الوسائط التي تيسر الحوار والتفاهم.

١٦ - إن هناك حاجة جلية إلى بذل جهود متضافرة من أجل مكافحة انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها واستهلاكها بصورة غير مشروعة، والقضاء على غسل الأموال لأنها تمثل هجوما على الحياة والأخلاق، وتقوض النظم الديمقراطية ولا تتفق مع التنمية الحقيقية والسلمية لشعوب العالم. ونحن نحث مجتمع الأمم بأقوى العبارات على تعزيز التعاون في هذا المجال على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية.

١٧ - إننا نكرر إدانتنا الشديدة للغاية لجميع أعمال الارهاب وأساليبه وأشكاله وممارساته أينما ارتكبت، إذ أنها أعمال تشكل اعتداء على حقوق الانسان وحرياته الأساسية وعلى صون النظام الديمقراطي.

١٨ - إننا نرحب بالمعونة الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة لدعم الإصلاحات في البلدان ذات النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، ونحن على اقتناع بأن المعونة الدولية ستواصل القيام بدور هام

في التخفيف من حدة التكاليف الاجتماعية لعملية الانتقال. ولذلك يستلزم الأمر قدرا أكبر من التنسيق والتعاون فيما بين البلدان والمؤسسات المانحة من جهة والبلدان المستفيدة من جهة أخرى، عند الاقتضاء.

١٩ - إن المجتمع الدولي يجب أن يوجه اهتماما أكبر للعقبات التي تصادف النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة. فإن لم يفعل، فإن التقدم المحرز حتى الآن يمكن أن ينتكس. ولذا توجد ثمة حاجة ملحة إلى توسيع نطاق الحوار بين الديمقراطيات القديمة والديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، من أجل ترسيخ دعائم الديمقراطية، وتعزيز التنمية، وتقليل تكاليف التكيف الاجتماعية إلى أدنى حد، وبهذا سيؤخذ في الاعتبار مدى تخصص وتعقد والتحام عملياتها.

٢٠ - إن الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية، والاقليمية، والحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في مجال تعزيز المبادئ الديمقراطية كان يجب أن يظل أساسيا لتعزيز النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، ولإقامة الديمقراطية من جديد حيث جرى إخمادها أو قمعها بالقوة.

٢١ - إننا نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة المساعدة على تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال تعزيز السلم والتنمية، ونولي في هذا السياق أولوية عليا لتنفيذ خطة أمين عام الأمم المتحدة للسلم وخطته للتنمية عند اعتمادها، باعتبارهما عنصرين أساسيين لتوطيد الديمقراطية.

٢٢ - إن النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة تؤيد على نحو ثابت اتفاقات نزع السلاح المتعلقة بالأسلحة التقليدية والنووية وذلك انطلاقا من طابعها السلمي العميق.

٢٣ - إن الهياكل العسكرية يجب تطويعها بحيث تؤدي دورها المناسب في مجتمع ديمقراطي في إطار نظام مؤسسي قائم على إخضاع الهياكل المذكورة للسلطة المدنية.

٢٤ - إننا نؤكد من جديد ضرورة إيجاد حلول سياسية للمنازعات الحالية وتكرار التأكيد على أن وجود قوات أجنبية في أراضي النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة ضد إرادة شعوبها ودون موافقة حكوماتها هو عمل غير مشروع ولا يتفق مع عملية إحلال الديمقراطية الجارية في تلك الدول.

٢٥ - إنه لا مفر من إيلاء أقصى قدر من الاحترام للسيادة، والاستقلال، ووحدة الأراضي، وحرمة الحدود، والامتنال للمعاهدات الدولية المستوفاة للشروط القانونية اللازمة لتنمية الديمقراطية وتوطيدها.

٢٦ - إنه يجب على النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة أن تبذل جهودا متضافرة من أجل الاستفادة من الفرصة الكبيرة التي تتيحها منظمة التجارة العالمية الجديدة والرابطات التجارية الاقليمية. فآليات الادارة المتقدمة التي توفرها تلك المنظمات تمثل وسيلة هامة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، طالما وضعت قواعد منصفة في مجال التجارة.

٢٧ - إن التزامنا بتنفيذ أهداف هذا الاعلان ثابت. ولهذا السبب، نكرر تأكيد عزمنا على مواصلة دعم وتعزيز توطيد الحق العالمي في الديمقراطية والتنمية مع توفير العدالة الاجتماعية لجميع شعوبنا وأممنا. ولهذا الغرض، نعتمد أيضا خطة عمل هي جزء لا يتجزأ من هذا الاعلان.

مانغوا، ٦ تموز/يوليه ١٩٩٤

المرفق الثاني

[الأصل: بالاسبانية والانكليزية والفرنسية]

خطة العمل المعتمدة في المؤتمر الدولي الثاني للنظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، المعقود في مانغوا في الفترة من ٤ إلى ٦ تموز/يوليه ١٩٩٤

مقدمة

من المواجهة إلى التعاون

١ - لقد انتهت الحرب الباردة. ولم تعد المنافسات الايديولوجية ولا سياسات التكتل سائدة في الساحة الدولية. ولم تعد المواجهة العسكرية والمنافسة على مناطق النفوذ محل قبول في العلاقات بين الدول الديمقراطية. وقد تم التعبير عن الاتجاه التدريجي نحو الحوار في اللجوء بقدر أكبر إلى إيجاد حلول سلمية للمنازعات. وتنزع البلدان، اليوم، الى الاتجاه نحو التعددية السياسية والديمقراطية، مما يهيئ امكانية حقيقية لإقامة نظام جديد في العلاقات الدولية يتسم بالتعاون بدلا من المواجهة. وتؤكد تماما الأحداث السياسية الايجابية التي تناصرها الشعوب في مختلف القارات، والتي أدت إلى قيام بلدان ديمقراطية أو بعثها من جديد، صلاحية القيم الديمقراطية وأهميتها.

القصور الهيكلية في النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة

٢ - لدى كثير من النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة مواطن ضعف مؤسسية وتنظيمية عميقة يجب التغلب عليها لمنع حدوث انتكاسات خطيرة. وتختلف من بلد لآخر، وحتى من منطقة لأخرى، الجوانب الرئيسية لتلك المشكلة التي تجعل الكثير من الديمقراطيات الجديدة ضعيفة للغاية، ولكنها كثيرا ما تنجم عن الافتقار إلى المؤسسات والآليات والخبرات أو التقاليد الديمقراطية، وفي المقام الأول، عن الافتقار في كثير من الأحوال، إلى وجود عقلية ووضع ديمقراطي حقيقي، مما يؤدي في حالات كثيرة إلى ظهور التعصب والعنف بدلا من التفاهم والمصالحة. وفي العديد من بلداننا، تتصل أوجه القصور هذه بعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية، وثقافية، وإثنية ودينية.

٣ - ومع وجود اختلافات واضحة من بلد لآخر، فإن معظم النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة في العالم تمر حاليا بعملية انتقال مزدوجة: فمن جهة، هناك عملية الانتقال الطويلة المؤلمة من مجتمعات قمعية ومنغلقة إلى مجتمعات مفتوحة تتسم بالتسامح والمصالحة والحرية، ومن جهة أخرى، هناك عملية الانتقال من اقتصادات مخططة أو مركزية بدرجة عالية إلى عملية لاعادة تشكيل جهاز الدولة والانشاء التدريجي

لاقتصاد سوقي اجتماعي. وكأن ذلك ليس كافيا، فإن بعض هذه الديمقراطيات الجديدة يجب أن تعالج أيضا مشاكل ملحة ناجمة عن مخلفات الحروب التي يقتل فيها الأخ أخاه، وعن إجراء تقليص مفاجئ وواضح في أنشطتها الانتاجية واقتصاداتها بوجه عام.

٤ - كما يتصل القصور الهيكلي في النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة بوجود بيئة اقتصادية دولية تجعل توطيد الديمقراطية صعبا للغاية وأحيانا تبدو وكأنها تتآمر ضدها.

عزلة وتعقد عمليات الانتقال في النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة

٥ - من الأهمية بمكان التشديد على أن العمليات الديمقراطية الجديدة قد حدثت في عزلة كبيرة، دون وجود نقاط وصل أو اتصال فيما بينها تعطيها نوعا من التخصيب المتبادل الذي يشري كل عملية من تلك العمليات الديمقراطية، وجميعها ككل، ويعطيها قدرا أكبر من الحيوية.

الأهداف

٦ - نحن ممثلي النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، إذ نضع في الاعتبار أن هذه الحقائق تترابط ترابطا وثيقا ويحدد كل منها الآخر، وبغية تعزيز عملياتنا الديمقراطية وفي إطار التزامنا المشترك بالحوار، والتعايش السلمي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واحترام التعددية السياسية ومبادئ السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبتقرير الأمم لمصيرها والقانون الدولي، نعتد بموجب هذا خطة العمل الواردة أدناه التي تتضمن الأهداف التالية:

(أ) تعزيز اعتراف المجتمع الدولي بالطابع الخاص لعمليات الانتقال التي تمر بها النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، وبالتالي اعترافه بالحاجة إلى اعتماد طرائق للتعاون تتسق مع ذلك الطابع الخاص؛

(ب) تشجيع زيادة التعاون فيما بين النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة لتحقيق الاثر المتبادل فيما بين عمليات انتقالها الجارية؛

(ج) تنفيذ مبادرات، داخل النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، تهدف إلى تنمية القيم والمبادئ الديمقراطية، وتوطيد الآليات اللازمة لمشاركة المجتمع المدني؛

(د) تعزيز الالتزام الوطني العام من أجل تقوية الديمقراطية.

أولاً - تشجيع قبول المبادئ الديمقراطية واحترامها

٧ - لا يمكن لأي حكومة أن تضطلع وحدها وبمعزل عن الآخرين بالمهمة الهائلة التي ينطوي عليها تعزيز الديمقراطية وتوطيدها. فلا مفر من اشتراك المجتمع المدني ككل في ذلك. ومن ثم، يجب على السلطات الوطنية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية أن تتكاتف من أجل تعزيز مبادئ الديمقراطية على الصعد الوطنية والاقليمية والدولية. وبناء عليه، من الضروري أن تعتمد، على الصعيد الوطني، التدابير اللازمة لتعزيز قدرة الحكم الديمقراطي وسيادة القانون مع التركيز الخاص على:

(أ) توطيد قدرة الحكم الديمقراطي عن طريق زيادة كفاءة ووضوح الإدارة العامة والقضاء على الفساد؛

(ب) تعزيز مبدأ فصل السلطات؛

(ج) تعزيز التشريعات الوطنية وتحسين إقامة العدل؛

(د) تعزيز الالتزام بإجراء انتخابات حرة ومنظمة، عن طريق الاقتراع السري، بوصفها آلية يمكن بواسطتها اختيار الممثلين؛

(هـ) خلق الظروف الكفيلة بتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية واحترامها بالكامل أو تقوية هذه الظروف؛

(و) تشجيع روح التسامح، ورفض الشعبوية، والمغالاة في القومية وبُغض الأجانب وأي شكل من أشكال التمييز والاستبعاد والتعصب؛

(ز) إقامة عمليات تعاون وتشاور بين الحكومة والمجتمع المدني وتشجيعها وتعزيزها من أجل تقوية مشاركة ذلك المجتمع في عمليات اتخاذ القرار من جانب الحكومات الوطنية من خلال إقامة آليات مؤسسية دائمة؛

(ح) تعليق أهمية على أن يصبح النظام طرفاً في مختلف الصكوك القانونية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ط) إمكانية إجراء انتخابات بصورة منتظمة في النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة بمشاركة بعثات موفدة من المجتمع الدولي لرصد عمليات الانتخاب بناء على دعوة الحكومات.

ثانيا - تشجيع تدريس الديمقراطية ودراساتها ونشرها
وفهمها على نطاق أوسع

٨ - يمكن تحقيق الديمقراطية ببذل جهود ملموسة تهدف إلى كفالة التعددية السياسية، وحرية التعبير، وتوطيد دعائم الاقتصاد، والتنمية الاجتماعية، والحوار، والتسامح، والمصالحة، والاحترام التام للحريات الفردية والجماعية. وتحقيقا لهذه الغاية، يعد تطوير وتعزيز تدريس الديمقراطية ودراساتها ونشرها وتوسيع نطاق فهم الجوانب المختلفة التي تدعم الديمقراطية من أهم العوامل لإقامة دولة ديمقراطية. ولهذا الغرض، من الضرورة بمكان القيام بما يلي:

(أ) تشجيع المؤسسات التعليمية الوطنية على أن تدرج في مناهجها موضوعات متصلة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للأفراد والجماعات، ودراسة آداب الديمقراطية وقيمها الجماعية؛

(ب) تشجيع عقد حلقات دراسية أو مؤائد مستديرة عن العمليات الديمقراطية على الصُعد الوطنية والاقليمية والدولية؛

(ج) تشجيع عقد اجتماعات بين شتى قطاعات السكان والممثلين البرلمانيين لشرح أعمال السلطة التشريعية؛

(د) تعزيز نشر وفهم الجهود الوطنية والاقليمية والعالمية على نطاق واسع التي ترمي إلى تحقيق السلم والديمقراطية والحرية والتنمية؛

(هـ) تعميق البحث عن صيغ مناسبة، في كل بلد، وتحليلها بمشاركة كاملة من جانب المجتمع المدني لزيادة فعالية شتى مراحل الانتقال الديمقراطي حيثما يتم؛

(و) تنظيم حملة واسعة تهدف إلى خلق الوعي فيما يتعلق بمسألة المرحلة الانتقالية للنظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، وأهمية تلك الفترة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين وصلتها بهما، وتشمل نتائج المؤتمر الدولي الثاني للنظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة؛

(ز) تشجيع عقد اتفاقات بشأن القدرة على الحكم بين الحكومات والقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك حسب ظروف كل بلد، من أجل اتخاذ تدابير مواتية للاستقرار والأمن وهما عنصران لا يمكن الاستغناء عنهما بالنسبة للتنمية؛

(ح) دراسة امكانية إنشاء معهد لتوطيد النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة يمكن أن يكون مركزا لجمع البيانات، والتعليم، وتحليل ونشر الخبرات الديمقراطية، وقاعدة لدعم العمليات الديمقراطية الأولية؛

(ط) توصية الحكومات بإجراء اتساق بين تشريعاتها الوطنية والكيانات الدولية لحقوق الانسان التي هي أطراف فيها، وبزيادة معرفة الجمهور بالقانون وتيسير زيادة المساعدة المعروضة من جانب المنظمات الدولية في هذا الصدد؛

(ي) تقديم نتائج المؤتمر الدولي الثاني للنظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة إلى الأمم المتحدة لنشرها رسميا كمساهمة في النقاش الدائر بشأن البندين "خطة للتنمية" و "خطة للسلام".

ثالثا - تقوية التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل تعزيز الديمقراطية والسلم مع التنمية

٩ - لا يتعين على بعض النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة أن تواجه حاليا ظهور قوى مناهضة للديمقراطية فحسب، بل أيضا القيام بالمهمة الصعبة المتمثلة في معالجة المشاكل المنبثقة عن عملية الانتقال إلى الديمقراطية والاتجاه نحو اقتصاد سوقي. كما تمثل الآمال المعقودة والظروف الاقتصادية الصعبة المجابهة في المراحل المبكرة من هذا الاصلاح تحديا لعملية إحلال الديمقراطية. فعندما تكون الموارد شحيحة ولا يمكن تلبية الاحتياجات الأساسية لجزء كبير من السكان تصبح التنمية السياسية معقدة وبالتالي يصبح توطيد الديمقراطية أضعف.

١٠ - واقتناعا منا بأن إقامة عالم ديمقراطي أكثر تقتضي زيادة التعاون الدولي لأن مهمة الديمقراطية هي مهمة عالمية، وإذ نضع في الاعتبار أن كل دولة هي في النهاية مسؤولة عن تنميتها الخاصة، فإننا نرى أنه يتحتم تعزيز المبادرات التالية:

(أ) تشجيع التشاور والتنسيق بين النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة في المحافل والمؤتمرات الدولية لتأكيد الطابع الخاص لفترة الانتقال وتشجيع اعتماد تدابير مناسبة للوقائع الجديدة تكون متسقة معها؛

(ب) إقامة نظام للتعاون والتشاور بين النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة لتيسير التعاون التقني، بما في ذلك تبادل الخبرات بشأن المسائل المحددة ذات الأهمية المشتركة، وكذلك تعبئة الموارد المحلية والمساعدة الخارجية في سبيل السلم، والاقتصاد، والبيئة وتوطيد الديمقراطية؛

(ج) تشجيع تصميم وتنفيذ آليات ومبادرات على الصعيد الوطني لدعم الحوار المستمر والشامل بين المجتمع المتعاون وكل بلد لتحقيق قدر أكبر من الفعالية في مجال التعاون، وتماثل أكبر مع الأولويات الوطنية، وذلك عن طريق إجراء التنسيق المناسب؛

(د) تعزيز التخطيط الفعال للميزانية والادارة الفعالة للمساهمات التقنية والمالية المقدمة من وكالات ثنائية ومتعددة الأطراف بغية ضمان الانتقال إلى اقتصاد سوقي دون الإضرار بأشد الفئات الاجتماعية ضعفاً؛

(هـ) تقوية الأسس الرئيسية لنمو واستقرار المجتمع الديمقراطي، على الصعيد الوطني، عن طريق إيجاد مرونة أكبر في مجال الاقتصاد الكلي، وتخفيض الرقابة الحكومية، ومنح حرية أكبر للقطاع الخاص من أجل تعزيز الحوافز على العمل؛

(و) تشجيع الدول على تكريس جهود أكبر للتنمية الاجتماعية وعلى دعم جميع البرامج التي يمكن أن تدعم بوضوح التنمية البشرية المستدامة. ويقتضي توطيد الديمقراطية التركيز بقدر أكبر على الموارد البشرية وإيلاء أولوية في الاهتمام للسياسة الاجتماعية؛

(ز) تشجيع الحكومات على الالتزام بالكفاح من أجل القضاء على الفقر، اقتناعاً منها بأن القضاء عليه هو بمثابة دفاع عن الديمقراطية، لأن المصادقية السياسية تتأثر إذا لم يطرأ تحسن على مستوى معيشة الشعب؛

(ح) تشجيع شتى الجهود التي يجري بذلها في مختلف مناطق العالم لبناء الديمقراطية ومد تيار النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، وذلك في نطاق مبادئ القانون الدولي، وخاصة عدم التدخل في شؤون الدول واحترام سيادتها؛

(ط) تصميم اقتراح شامل يتضمن معايير وطرائق جديدة للتعاون الدولي مع النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، مع التأكيد بوجه خاص على معالجة الدين الخارجي، وآليات تشجيع الاستثمار، وتوافر القروض الميسرة الشروط، ووضع خطط مؤقتة في المجال التجاري؛

(ي) تعد الصراحة والمساءلة العامة فيما يتعلق بأنشطة المسؤولين الحكوميين والممثلين المنتخبين عناصر حيوية لتوطيد الديمقراطية. فمن الضروري وضع تعريف واضح للمهام والمسؤوليات في مختلف الوكالات الحكومية لكفالة الادارة الفعالة للمساهمات الثنائية والمتعددة الأطراف.

رابعاً - النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة في
منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المالية الدولية

١١ - تعد الديمقراطية في المجتمع الأممي مبدأ أساسيا في نظام العلاقات الدولية الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. وينطوي ذلك بداهة على تنفيذ المبادئ الديمقراطية في الأمم المتحدة نفسها. كما يستلزم إسناد مسؤوليات محددة إلى كل وكالة في الأمم المتحدة. ويمكن للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة أن تساعد على إيجاد توازن بين الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، بحيث يمكنها أن تكمل بعضها البعض. وتحقيقا لتلك الغاية يتحتم ما يلي:

(أ) أن تقوم النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة بإجراء عمليات تشاور وتنسيق مستمرة بشأن القضايا ذات الأهمية المشتركة وكذلك في الكفاح من أجل القضاء على الفقر وسائر أشكال الحرمان؛

(ب) أن تدعم، في مختلف وكالات وهيئات الأمم المتحدة، جميع المبادرات التي تتخذها النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة والتي تهدف إلى توطيد عمليات إحلال الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

(ج) أن تدعم مبادئ الحل السلمي للمنازعات القائمة بين النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة ومع سائر أعضاء المجتمع الدولي؛

(د) أن يتم التعهد، في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية والمنظمات الاقليمية، بتقديم الدعم الفعال لتلك النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة التي تتعرض للتهديد من جانب القوى المناهضة للديمقراطية، مثل التحدي غير الدستوري للحكومات المنتخبة بطرق مشروعة، والجهود المبذولة من قبل دول أطراف ثالثة لزعزعة الاستقرار وكذلك التهديدات الأخرى التي تتعرض لها الديمقراطية؛

(هـ) أن يتم العمل لتحقيق تنسيق وثيق في تنفيذ خطة للسلام وخطة للتنمية، عند إقرار الأخيرة؛

(و) أن يتم، في إطار منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، إيجاد قدر أكبر من الإدراك للصعوبات والعقبات الحقيقية التي تواجه النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة لاسيما أقل البلدان نموا، وللخطر المتمثل في أنه يمكن لبرامج التكيف الهيكلي أن تعمل على إضعاف توطيد العمليات الديمقراطية إذا لم تأخذ في الاعتبار التأثير الاجتماعي والسمات الخاصة لعمليات الانتقال؛

(ز) أن يؤخذ في الاعتبار أن مشروعية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد زادت من احتمال تعرض الحالة الداخلية في النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة لمخاطر زعزعة الاستقرار، وبالتالي

يجب تحقيق قدر أكبر من التنسيق في القرارات والتوصيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للأمم المتحدة وفي أعمال المؤسسات المالية الدولية؛

(ح) أن يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة، حسب الاجراءات الراسخة المرعية، في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، إجراء دراسة عن الطرق التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم جهود الحكومات من أجل تعزيز وتوطيد النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة؛

(ط) أن يشجع الامتثال لقرارات الأمم المتحدة.

خامسا - آليات المتابعة

١٢ - تم الاتفاق على عقد المؤتمر الدولي الثالث للنظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة في غضون فترة سنتين في مدينة بوخارست برومانيا. وسيعقد سنويا اجتماع وزاري غير رسمي في الفترة التي تفصل بين المؤتمرين. وسيعقد هذا الاجتماع الوزاري غير الرسمي كل سنة في أثناء الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة.

١٣ - وتقرر تخويل رئيس المؤتمر الدولي الثاني للنظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة سلطة إنشاء أمانة مؤقتة، وذلك بدعم من اللجنة التوجيهية للمؤتمر والوكالات الدولية المتخصصة، لتعمل على متابعة وتنفيذ خطة العمل الحالية الى أن يعقد المؤتمر الدولي الثالث للنظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة.

١٤ - وتقرر أيضا أن يطلب من الأمانة المؤقتة أن توجه رسالة، بالإضافة الى الإعلان وخطة العمل اللتين اعتمدهما المؤتمر الدولي الثاني للنظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، الى رؤساء دول أو حكومات فريق السبعة، والى رؤساء دول أو حكومات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ورئيس حركة بلدان عدم الانحياز، وأمين عام الأمم المتحدة، ورئيس البنك الدولي، ومدير صندوق النقد الدولي وكذلك الى سائر المنظمات الدولية المهمة بالديمقراطية، ضمن هيئات أخرى.

مانغوا، ٦ تموز/يوليه ١٩٩٤

- - - - -